«الوطن» تبحث في أسباب انخفاض أسعار الفروج

مدير الإنتاج الحيواني: انخفاض الأسعار ناتج عن زيادة الإنتاج وعدد المداجن ارتفع إلى ٥٢٠٠ منشآة

مدير الصحة الحيوانية في «الزراعة»: التهاب الكبد ضمن الحدود الطبيعية في بعض أماكن حماة والساحل

• رابطة الأطباء البيطريين: المرض بريء من انخفاض الأسعار وانخفاض الأسعار لزيادة وقلة الطلب

• مدير الشؤون الصحية بدمشق: لم نلاحظ أي إصابة بالفروج

محمود الصالح

شهدت الأسواق في الآونة الأخيرة انخفاضاً واضحاً في أسعار الفروج الحي، حيث وصلت الأسعار إلى 24 ألف ليرة للكيلو، البعض أعاد السبب إلى انتشار وباء الكبد في قطعان الفروج وخاصة المخصص لإنتاج اللحم، والبعض عزا السبب إلى أن اللقاح الذي أعطي لقطعان الفروج لم يكن فعالاً، والبعض الآخر استبعد كل ذلك، مرجعاً سبب انخفاض الأسعار إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير خلال فصل الصيف، وفي الوقت نفسه هناك قلة في الطلب بسبب تدني الدخل لدى الناس.

«الوطن» تابعت الموضوع من خلال هذا التحقيق الصحفي، الذي رصدنا من خلاله مختلف الآراء ومن جهات متعددة.

عودة الكثير من المربين

مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة باسم محسن بين لـ«الوطن» أن السبب في زيادة العرض ليس الذبح العشوائي كما يشاع بسبب وجود مرض، إنما الزيادة في الإنتاج نتيجة عودة عدد كبير من المربين إلى العملية الإنتاجية نتيجة الأرباح الجيدة التي حققها المربون في الشتاء والربيع الماضي، لكن مدير الصحة الحيوانية لم ينف وجود التهاب الكبد، ولكنه أكد أنه ضمن الحدود الطبيعية ومحدد في بعض مناطق حماة والساحل وبنسبة لا تؤدي إلى الذبح الإلزامي للقطعان.

وأضاف: هناك بعض الإصابات في بعض المزارع بمرض التهاب الكبد ذي المشتملات الذي يصيب الدواجن وكانت بداية الظهور في قطعان الدواجن البياضة والآن أصبح وتؤدي إلى زيادة تأثر الطير بأي مسبب مرضي سواء كان فيروس أم غيره.

المرض لم يؤثر

وبين محسن أنه يجب أن تكون الأعلاف الحالية من الفطور التي تسبب كسر المناعة لدى الطيور وهناك استخدام غير صحيح للمضادات الحيوية التي تؤثر في مناعة الطائر.

وعما إذا كان هذا المرض سبباً في انخفاض الأسعار نفى محسن ذلك، مؤكداً أن السبب الحقيقي أن هناك تربية متزايدة في الدواجن وخاصة اللحم، مضيفاً: وجدنا زيادة كبيرة على الطلب للصيصان ودخول مزارع جديدة للإنتاج كانت متوقفة، ما أدى إلى زيادة العرض وبالتالي انخفاض الأسعار، أما المرض فأكيد لم يؤثر في العرض لأنه أصلاً لم ينتشر في كل المزارع وإنما في المداجن التي لم تلتزم ببرامج التحصين.

وذكر أن نسبة الإصابة مركزة في الساحل وحماة وهي من 15 إلى 25 بالمئة كحد أقصى والسبب هو اللقاح غير المضمون، مشيراً إلى أن الكلفة التقريبية لكيلوا الفروج اليوم تصل إلى 25 ألف ليرة تقريباً خلال فصل الصيف.

منشآت الدجاج زادت

مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن عدد منشآت الدواجن العاملة حالياً في سورية 5300 منشأة بعد أن كانت في الفترة نفسها من العام الماضي 4350 منشأة، مضيفاً: جاءت هذه الزيادة نتيجة الإجراءات التي قامت بها وزارة الزراعة في دعم قطاع الدواجن، والذي أصبح مستقراً قياساً إلى السنوات الماضية.

وبين اللحام أن إنتاج لحم الفروج في العام الماضي خلال الدورة الواحدة والتي مدتها الزمنية 45 يوماً كان 24780000 طير في الدورة، وزاد في العام الحالي ليصل إلى 29233000 طير في الدورة، بينما كان عدد طيور البياض 5652000 طير في الدورة في العام الماضي وأصبح في هذا العام 9265000 طير في الدورة، وكان إنتاج لحم الفروج في العام الماضي 186000 طن في السنة، أما في العام الحالي فبلغ إنتاج لحم الفروج 220000 طن في السنة، وبالنسبة لإنتاج البيض في العام الماضي كان 1,3 مليار بيضة وفي العام الحالي سيصل إلى أكثر من 1,9 مليار بيضة.

إصابات بسبب استخدام لقاحات غير نظامية

من جهته بين رئيس رابطة الأطباء البيطريين والمشرف على عدد كبير من منشآت الدواجن فنياً عامر العظم أن مرض التهاب الكبد وتوابعه هو مرض مثبط للمناعة وهذا يؤدي إلى عدم الاستجابة لبقية اللقاحات، موضحاً أن المرض عبارة عن فيروس يؤدي إلى التهاب الكبد والأمعاء وانخفاض إنتاج البيض، ويظهر بعمر 8 أسابيع وما فوق والنفوق في 2 إلى 40 بالمئة ويختلف حسب البكتريا المرافقة، ويفضل استخدام المواد الرافعات المناعة الطبيعية وعدم استخدام الأحماض العضوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف: لدينا بؤر إصابة في عدد من المناطق ويجب إلزام مربي أمات الفروج باستخدام اللقاح الزيتي للأمات لأن نقل العدوى رأسية من الأم للصوص وأثبتت الدراسات أن المناعة تعتمد على كمية الجرعة المعطاة من اللقاح.

وبين العظم أنه لا توجد مشاكل في الدجاج البياض، أما في الفروج فهناك إصابات قليلة في السويداء ودرعا، أما الإصابات في الساحل وحمص فتصل نسبة النفوق إلى 30 بالمئة ولكن المرض ليس هو السبب في هبوط الأسعار، لأن الانخفاض كان بسبب الإنتاج العالي نتيجة كثافة التربية خلال الفترة الماضية وهذا واضح من أوزان الفروج المطروح.

وعن سبب الإصابة أكد العظم أن 80 إلى 90 بالمئة كانت بسبب استخدام لقاحات غير مستوردة نظامياً ومن مصادر مجهولة علماً أن اللقاحات المضمونة موجودة ونظامية.

وطالب العظم أن تكون هناك حملة لتشجيع المربين لاستخدام اللقاحات من مصادر موثوقة، مؤكداً أن الرابطة وجميع الأعضاء فيها بخدمة المربين من دون مقابل.

الفروج تحت الرقابة

مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق قحطان إبراهيم أكد لـ«الوطن» أن هناك خمسة منابح للفروج في مدينة دمشق وهي تحت الرقابة الدائمة ولم نلاحظ وجود أي إصابات في الفروج الذي يتم ذبحه فيها، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد فروج في الأسواق ومصادر غير معروفة يستطيعون الحصول عليه من الريف من دون أي صعوبة، لكن حتى الآن لم نضبط أي كمية مصابة في المنابح ولا في محال بيع الفروج.

أبو معروف مسوق للفروج قال: لا توجد أمراض في الإنتاج، والسبب وراء انخفاض الأسعار هو زيادة الإنتاج وقلة الطلب، وهذا الأمر متعارف عليه وليس جديداً، حيث ينخفض الإنتاج خلال أشهر تموز وآب وأيلول ويعود للارتفاع بعد ذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتوقف أفواج التربية الجديدة.

ومن الملاذقة ذكر أحد المربين لـ«الوطن» أنه لا توجد إصابات مؤثرة في الفروج، لكن السبب في الانخفاض هو ازدياد الإنتاج بنسبة تجاوزت 40 بالمئة عما كانت عليه في الربيع الماضي، نتيجة عودة عدد كبير من المربين إلى الإنتاج بسبب الأرباح الكبيرة التي حققها المنتجون في الشتاء والربيع الماضي والتي تجاوزت 50 بالمئة من التكاليف.

وأضاف إن هذه المصلحة تعتمد على اهتمام المربي وهي تحقق أرباحاً جيدة جداً وتصل الأرباح إلى 70 بالمئة في حال كان المربي مهتماً ومتابعاً وهناك معايير لتحديد الربح أولها متابعة وضع القطيع وتوفير مستلزماته بشكل صحيح لأن أي إهمال في التربية أو عدم توفير المستلزمات المتكاملة سيؤدي إلى خسارة للمربي نتيجة النفوق الكبير.

وهناك عوامل الجو خلال الشتاء حيث يحتاج إلى تدفئة، أما من الآن فصاعداً فستزداد التكاليف بسبب التدفئة وارتفاع أسعار الأعلاف.

من ريف دمشق ذكر المربي غازي الجاموس أن المرض هو طبيعي وسبب انخفاض الأسعار نتيجة الكميات الكبيرة المنتجة وقلة الإقبال، مؤكداً أن السعر المنطقي هو 35 ألف ليرة من أرض المذبحة، مضيفاً: اليوم ونتيجة الأرباح في بداية هذا العام دفعت المربين المتوقفين للعودة للإنتاج، والآن وبعد فترة ستجد أن الأسعار مرتفعة نتيجة قلة العرض، ونتمنى أن يكون هناك اهتمام أكبر بتنظيم عملية الإنتاج.

أجمل مخالفة في دمشق «بسطات الكتب»

المحافظة: يمكن استرجاع الكتب المصادرة.. ونجهز أماكن لائقة

فادي بك الشريف

جدل كبير أحدثته صفحات التواصل الاجتماعي «الزرقاء» ما بين مؤيد لقرار إزالة بسطات الكتب من تحت جسر الرئيس لما تشكله من تشوه بصري وتعوق حركة المارة وأن هناك تمادياً في المخالفة، وما بين معارض لهذه الحملة التي وصفها البعض بأنها تقطع بأرزاق العديدين تحت مقولة «اتركوا الناس تعيش – وروحوا اضبطوا المخالفات الكبيرة».

وفي إضاءة على ما تم تداوله، قال البعض: إن كانت بسطات الكتب تحت جسر الرئيس مخالفة، فهي تكاد تكون من أجمل المخالفات، معتبرين أن هذه البسطات تنشر الثقافة وبأسعار مناسبة بعد ما حلّقت أسعار الكتب عالياً وصار يصعب على الطالب وغيره شراء كتاب يحتاجه، كما أن هذه البسطات منظر جمالي أكثر من بسطات الأيلسة والأحذية وهي تكاد تكون تراثاً تميزت به دمشق، مضيفين: حافظوا على ما تبقى من علم.

كما قالت بعض الصفحات العلمية التخصصية بشكل تهكمي: الآن عادت دمشق بلد الحضارة والثقافة، فقد تمت إزالة كل بسطات الكتب، هذا المكان الذي كان يرفد أعضاء فريقنا ببمئات الكتب والمبادرات، ولكن تم القضاء أخيراً على هذا المنظر غير الحضاري، مؤكدين أن هذه البسطات تركت أثراً كبيراً في نفوس الفقراء من المثقفين وأصحاب شغف القراءة والمطالعة.

وتحدث البعض عن أن هذا الإجراء أمر مؤسف، والمطلوب من الجهات الرقابية الالتفات إلى بسطات الأراكيل والدخان ومخالفات الأعمدة والتعدي على الكهرباء وأجهزة الإنارة، معتبرين أن هذه الكتب كانت مصدراً ومرجعاً للكثير من طلاب العلم ممن لا يمكنهم دخولهم «المهدود» من شراء الكتب بأسعار كبيرة.

«أبو مؤيد» أحد أصحاب بسطات الكتب أكد أنه لدى العديد من البسطات تراخيص سابقة وتمت مصادرة قسم من الكتب من دون وجه حق ومن دون إنذار سابق، وخلال ساعة واحدة فقط، وبذلك تم قطع أرزاق أكثر من عائلة في ظل الوضع المتردي أصلاً، ولولا الكتاب المستعمل لما وجدت قارئاً، مطالباً بضرورة إنصافهم والعدول عن هذا القرار.

في حين أكد عدد من الطلاب أن الكتاب الذي يبلغ سعره 200 ألف يتم الحصول عليه هنا بـ25 ألف ليرة فقط، علماً أن بعض الكتب قديمة ومن النادر تأمينها إلا عن طريق هذه البسطات.

بالمقابل، كشفت محافظة دمشق العمل على تجهيز أماكن مناسبة تليق بالكتب وتحت إشرافها للحفاظ عليها وتنظيم عملها بما يؤمن استمرارها ويلبي حاجة مرتاديها بشكل نظامي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرة دوائر الخدمات في المحافظة ريما جورية أن القرار اتخذ ولا عدول عنه على الإطلاق وهو من ضمن حملة المحافظة التي تقوم بها لإزالة كل الإشغالات غير النظامية بمحيط جامعة دمشق وتحت جسر الرئيس ومن بينها بسطات الكتب الموجودة في المكان نظراً لما تسببه هذه الإشغالات والبسطات من ازدحام ومضايقات لحركة مشاة المواطنين إضافة إلى تشويه المنظر العام.

وحسب جورية فإن المحافظة مستمرة بحملتها بناء على شكاوى عديدة وردت من مواطنين وأعضاء مجلس المحافظة ولجان الأحياء تطالب بإزالة هذه الإشغالات المخالفة من على الأرصفة والطرقات العامة المنتشرة بكثرة ومنها تحت جسر الرئيس، علماً أنه تم إعلام أصحابها وتنبيههم أكثر من مرة بضرورة إزالتها لكن دون استجابة.

وأضافت: تمت مصادرة جزء من الكتب ووضعها بالمستودعات والتحفظ عليها، ويإمكان أصحاب هذه الكتب الحصول عليها بعد كتابة تعهد بعدم العودة، وإلا تتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

طريقة جديدة لـ«التموين» في القنيطرة

غنطوس لـ«الوطن»: ستقوم دوريات التموين بسؤال الركاب عن الأجرة التي دفعوها

القنيطرة - خالد خالد

أكدت عضو مجلس محافظة القنيطرة سناء محمد أن مشكلة النقل على الخطوط الداخلية والخارجية تجاوزت كل الحدود، فالكثير من سائقي السرافيس يطلبون أضعاف الأجرة المحددة ودون حياء وعلى علم جميع المعنيين في مركز الانطلاق في خان أرنبة، والبعض منهم يقوم بالاتفاق مع بعض السائقين على الأجرة ويأخذ حصته، ثم يطلب من المواطنين الصعود وفق الأجرة الجديدة ومن يرفض دفع الأجرة المتفق عليها للسائق لا يصعد للسرفيس.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت محمد: طالبنا بوضع تسعيرة واضحة بالسرفيس توضح تسعيرة الركوب لكل خط على حدة، ولكن لم يتم التجاوب، كما تمت المطالبة بجلسات المجلس بتحديد مسار السرفيس وجاء الرد مع عدم الموافقة بحجة أنه قرار وزاري، علماً أن جهاز التتبع GPS لا يعمل ولا يوجد مازوت ولا توجد رقابة على عمل السرافيس ومعاناة المواطنين مستمرة، والنتيجة لا يوجد حل لمشكلة النقل بالقنيطرة وعلى المواطن أن يكون تحت رحمة السائقين والمعنيين بموضوع النقل؟!

وأوضحت محمد أن الرقابة التموينية تعمل في حال تقديم شكوى، أي إنه لا يوجد حل لأزمة نقل قائمة منذ سنين!؟

وأبدى عضو المجلس سمير الحسين تأكيده لكل ما ذكرته زميلته وأن كلامها صحيح ودقيق، مطالباً بمعالجة أزمة النقل والقضاء على الممارسات السلبية والمخالفات المرتكبة من السائقين وغيرهم من المشرفين على مركز انطلاق خان أرنبة.

من جهته أكد مدير التجارة الداخلية أحمد غنطوس متابعة مركز الانطلاق من خلال دوريات حماية المستهلك ولوحظ أن هناك حالة عدم وضع لائحة أسعار واضحة وتم تنظيم أكثر من 20 ضبطاً الشهر السابق، مبيناً أنه للأسف هذه المخالفة غير رادعة لكونه تتم المصالحة عليها خلال 7 أيام بمبلغ مالي وهي المخالفة التي يمكن لعنصر التموين ضبطها بالمشاهدة لأنها أمر ظاهر للعيان وليس محصوراً بين السائق والركاب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح غنطوس أنه بالنسبة لموضوع تقاضي أجرة زائدة، ستقوم الدوريات بشكل شبه يومي بتوقيف سرافيس لا على التعيين وسؤال الركاب عن الأجرة التي دفعوها، مشدداً على أنه قام شخصياً بهذا الإجراء ولم تتغير النتائج، وجميع الركاب يمتنعون عن الإجابة بشكل مطابق للواقع!؟

وتابع: ليس مطلوباً تقديم شكوى إلى المديرية ويكفي فقط عند سؤال الإخوة الركاب إجابة عناصر الدورية عن المبلغ الحقيقي الذي تقاضاه السائق، أو إخبارنا بامتناع السائق عن إيصال الركاب إلى المواقف المحددة أو نهاية الخط المحدد له، وعندما تتم معاقبة سائق أو اثنين لابد أن يرتدع الباقي، وعلينا المبادرة بالمطالبة بحقوقنا وحقوق المستهلك.

كلمة ونص

ميشيل خياط

مهنيون بلا رحمة

روى صديق أن أحد سكان البناء رغب في تركيب مجموعة ألواح طاقة شمسية لتوليد الكهرباء فإذا بصاحب ورشة التركيب يضع الألواح فوق دش الصديق ما حرمه من مشاهدة كل أقنية التفاز...!!.

ثمة تداعيات كثيرة لهذه الواقعة، لكنها بحد ذاتها مؤشر مهم ودليل قطعي على أن المهني المذكور يفتقر إلى الحس الاجتماعي وهو ما يميز الإنسان وما يعلي من شأنه، لا يشعر بالآخرين ولا يقيم لهم وزناً، ولعل هذا الاستهتار نتاج غياب التربية والثقافة والعلم.

وهذا ما يجعلنا نلح على ضرورة أن يكون المهني ـ المعاصر ـ خريج المدرسة المهنية التقنية.

وان تضطلع بمثل هذه الأعمال، المدرسة ذاتها بأيدي طلابها وبإشراف مدربيهم، ملتزمة بقواعد وأنظمة أداء حضارية، وهذا ما أجازه لها القانون 38 منذ ثلاث سنوات ونيف.

إن عدم تنفيذ هذا القانون، يحرم سورية والسوريين من دواء ناجع جداً لكثير من الصعاب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ففي وقت شهدنا فيه، نسبة فقر وصلت إلى 80 بالمئة من السوريين، و90 بالمئة من الأسر السورية تعاني انعدام الأمن الغذائي حسبما أوردته د. رشا سيروب الأستاذة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق في أحدث محاضرة لها «الوطن» 2024/10/5، يتكبد من نكب بتركيب جاره للطاقة البديلة، 400ألف ليرة ثمن شريط «كبل» من سطح البناء إلى بيته بحجة أن سعر المتر 4500 ليرة ثم يكتشف أنهم يبيعون المتر بسوق الكهرباء في المرجة بدمشق بـ2500ل.س...!!.

وينشر أحد المواقع أن أحدهم أخذ 250 ألف ليرة سورية أجرة تركيب خلاط مغسلة في حي الصليبة بالأذقية.

طلب عامل صيانة في دكان «موبايلات» 300 ألف ليرة لإصلاح مأخذ الشحن وحساس الشاشة، ولعبت المصادفة دورها، إذ لم يكن في جيب الراوي هذا المبلغ، بحث عن محل آخر في اليوم الثاني، فأنجز الإصلاح بستين ألف ليرة، في الحي ذاته «إذا خليت بليت».

والأمثلة كثيرة. يطلب أحد النجارين 800 ألف ليرة لقشط وبخ طربيزة، ويشترط مهني ألمنيوم أن يتقاضى مئة ألف ليرة للذهاب إلى بيت وفك منخل لإصلاحه في ورشته ومئة ألف ليرة أخرى لتركيبه مرة ثانية...!!.

والويل الويل لمن يخرب عنده البراد أو تتعطل لديه الغسالة أو المروحة. يتكئون على غلاء التكاسي والحقيقة أن العلة تكمن في الندرة. طلب كثير عليهم، وعددهم قليل. أجور إصلاح باهظة جداً هي الكاسر لظهور ذوي الدخل المحدود أكثر بكثير من الغذاء اليومي.

والحل موجود لكنه لا يحظى باهتمام أصحاب القرار للأسف الشديد.

لدينا 480 مدرسة مهنية تقنية، أجاز القانون 38 تحويلها إلى مراكز إنتاجية، وهي تحتوي على 24 مهنة على الأقل، نجارة وحدادة وإصلاح سيارات وطاقة شمسية وتكييف وخراطة وحواسب وكهرباء وخياطة... إلخ، إذا ما طبقت القانون، تفتح أبوابها للناس، يستفيدون من كنوزها بأخلاق الشروط القانونية، تريحهم من الاستغلال البشع لمهنيين، وجدوا في الظروف الصعبة وعلى رأسها الحرب التي تحصد أرواحاً كثيرة وتجرح وتدمر وتشرد، فرصة سانحة لرغد العيش وتجميع الثروة لشراء منزل وسيارة..!

لكن فوائد القانون 38 للعام 2021 لا تقتصر على هذا الجانب المهم، بل إن له فوائد كبرى مثل تشغيل الطلاب في المصانع للتدريب والإنتاج أو قيام المدارس بصفتها مراكز إنتاجية، بإنتاج سلع صناعية وبيعها في الأسواق ما يدر ربحاً مجزياً على الطلاب أولاً، وسيشكل هذا الربح حافزاً مغرياً للإقبال على التسجيل طوعاً في المدارس المهنية والتقنية، التي تمنح طلابها شهادة ثانوية عامة.

تعرفت مؤخراً على الأستاذ محمد حمود معاون مدير التعليم المهني والتقني في وزارة التربية وهو عملياً المدير الفعلي بعد انتقال المدير السابق إلى مؤسسة طباعة الكتب المدرسية بصفة مدير عام، قلت له وقد توسمت في أدائه خبرة عميقة: ما سبب الإخفاق في تنفيذ القانون 38...؟.

أجاب: موظف صغير في وزارة المالية، يعرقل كل جهودنا....!!!

إذاً عدلوا القانون، واجعلوا الأداء بعيداً عن عباءة وزارة المالية. هذا هو الحل لنربح دواء ناجعاً لكثير من صعابنا التربوية والاقتصادية والاجتماعية.